و «ان بقاء الضباط [العسكريين] المعينين [من قبل قيادة الحكم العسكري] على رأس الاجهزة البلدية حرم المواطنين من أمور كثيرة على كل الصعد، وفرض عليهم دفع تكاليف اكثر لخدمات معطلة أو غير كاملة» (**المصدر نفسه**). وخلص اصحاب هذا الرأي الى القول: «ما دامت السلطات [الاسرائيلية] ترفض، بأي حال من الاحوال، وتحت أي ظرف من الظروف، اجراء انتخابات بلدية، فلماذا لا نتحرك لاستلامها، اذا توفرت فرصة لتحقيق ذلك ؟» (**المصدر نفسه**). وهذا يعني ـ من وجهة نظرهم ـ ان رفض التعريب يخدم المخططات الاسرائيلية ويدير الظهر لهموم المواطنين. وهكذا ادت الوقائع التي خلقتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى تعميق الازمة داخل نابلس لتجعل منها مدخلاً لقبول التعيين، ومبرراً له.

اما اصحاب الرأي الآخر، فقد بنوا مواقفهم على رفض التعيين تحت شعار «النضال من اجل عودة المجالس البلدية المنتخبة، او اجراء انتخابات جديدة»، وكان ابرز ممثلي هذا التيار رئيس بلدية نابلس المقال، بسام الشكعة، ورئيس بلدية البيرة ـ المقال ايضاً ـ ابراهيم الطويل. وقد رد هؤلاء المعارضون بطرح عدد من الاسئلة اهمها: «لماذا تثار مسألة البلديات وبهذه الحدة ؟ ولماذا تترافق مع التحركات السلمية وغرق المنطقة في المبادرات والمبادرات المضادة ؟» (**المصدر نفسه**).

واجابوا على هذه الاسئلة مؤكدين الترابط الوثيق الذي يرونه بين موضوع البلديات والتحركات السياسية، مشيرين الى ان «البلديات، ومنذ العام ١٩٧٦ [عام انتخاب مجالسها]، لم تعد مجرد هيئات تقدم خدمات إلى المواطنين، فهي هيئات منتخبة، وممثلة، وبالتالي لها مدلول سياسي... ولها رأي سياسي، حتى لو اعلن اعضاؤها (انهم لن يتدخلوا في السياسية) » (**المصدر نفسه**). وهم يرون في دعوة بيرس الشخصيات المعنية الى قبول التعيين محاولة لخلق قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، الامر الذي لم يخفه بيرس نفسه، ويستخلصون «ان قرار التعيين ـ من وجهة نظر بيرس ـ ليس طرحاً لحل ازمة البلدية، وانما هو قرار سياسي يتفق والمرحلة الحالية التي تتسع فيها دائرة الحديث عن تسوية ما» (**العودة**، ٧/١١/١٩٨٥).

وهكذا حوّلت سلطات الاحتلال ازمة بلدية نابلس، المتعلقة اصلاً بالخدمات، الى ازمة بين سكان المدينة ورموزها الوطنيين، الذين انقسموا بين معارض بشدة لمسألة التعيين ومؤيد لها. وفي الوقت الذي عمل المعارضون على نشر آرائهم واعتراضاتهم، تابع المؤيدون للخطوة، والمؤيدون لها بتحفظ، اتصالاتهم باتجاه قبول التعيين ومحاولة ايجاد حل للازمة على اساسه.

المصري رئيساً... ولكن !

سبقت اعلان الغرفة التجارية في نابلس، ورئيسها ظافر المصري، عن استعدادهم للقبول بالتعيين وتسلم مجلس البلدية فيها، اتصالات متعددة، أجريت مع قيادة الحكم العسكري الاسرائيلي والسلطات الاردنية المعنية. وقام بهذه الاتصالات عدد من الشخصيات المدنية المعروفة تحت شعار: «ايجاد حل لمأزق البلدية المتفاقم»، وتحديد موقف من التعيين الذي طرحته سلطات الاحتلال. من بين هذه الشخصيات الصيدلي ياسر أصلان. وهو عضو منتخب في بلدية نابلس أجري تجميد عضويته مع زملائه الآخرين في المجلس كما هو معروف؛ ورجل الاعمال النابلسي باسل كنعان، وهو نجل حميد كنعان، الذي شغل منصب رئيس بلدية نابلس بين الاعوام ١٩٦٣ ـ ١٩٦٩؛ وكذلك ظافر المصري الذي انتخب، بدوره، العام ١٩٧٦، نائباً لرئيس البلدية حينذاك بسام الشكعة، ويترأس المصري الغرفة التجارية في نابلس، وغير هؤلاء. وما يهمنا، هنا، هو متابعة الاتصالات التي قام بها هؤلاء الثلاثة باعتبارهم الابرز من بين من ترددت اسماؤهم لتولي رئاسة بلدية نابلس.

في هذا الصدد، اوضح ياسر أصلان أنه التقى، في شباط (فبراير) ١٩٨٥، مع الادارة العسكرية، بناء على طلبها، للتشاور حول مسألة البلديات، حيث حدثه المسؤولون فيها، تلميحاً، عن مقومات نجاح الحل لازمة البلدية. وكان رأيه، آنذاك، ان الحل يستوجب موافقة الجانبين، الاردني والفلسطيني، اضافة الى الادارة العسكرية والمجلس المنتخب (اي المجلس السابق) (**المصدر نفسه**). واضاف انه في «اثناء